٦

أهمية الديمقراطية

تحيط بشاطئ البنغال على الطرف الجنوبى من بنجلاديش وغرب البنغال فى الهند غابة معروفة باسم سوندربان، أى "الغابة الجميلة". وهذه هى الموئل الطبيعى لنمر البنغال الملكى المشهور، وهو حيوان مهيب يتسم بالرشاقة والسرعة والقوة مع قدر من الوحشية القاسية. ولم يبق من هذا الحيوان سوى عدد قليل الآن، وما تبقى على قيد الحياة يحميه حظر بقانون يمنع صيده. وتشتهر غابة السوندربان أيضا بعسل النحل الذى تنتجه عناقيد ضخمة من خلايا نحل طبيعية. واعتاد الناس الذين يسكنون المنطقة، وهم فى فقر مدقع أن ينفذوا إلى داخل الغابة لجمع العسل الذى يجنون من بيعه أسعارا معقولة فى أسواق الحضر - إذ يصل السعر تقريبا روبية، أى ما يساوى خمسين سنتا أمريكيا للزجاجة - ولكن يتعين على جامعى العسل أيضا الفرار من وجه النمور. والمعروف أنه فى أحسن السنوات حالا تفتك النمور بحوالى خمسين شخصا من جامعى العسل. وربما يزيد هذا الرقم كثيرا إذا سارت الأمور على غير ما يرام. وهكذا تحظى النمور بالحماية، بينما لا شىء يحمى البشر البؤساء الذين يحاولون التقاط رزقهم عن طريق العمل وسط تلك الغابات - التى هى غابات عميقة ممتدة وجميلة تستهوى النفوس - وأيضا مكمن خطر قاتل.

هذه مجرد صورة توضيحية لقوة الاحتياجات الاقتصادية فى كثير من بلدان العالم الثالث. وليس عسيرا الإحساس بأن هذه القوة ترجح بالضرورة أى مزاعم أخرى، بما فى ذلك مزاعم دعاة الحرية السياسية والحقوق المدنية. فإذا كان الفقر يدفع

البشر إلى إتيان مثل هذه المخاطر المخيفة – وربما أن يلقوا حتفهم فى ميتة مروعة – من أجل دولار أو دولارين عسل. وقد يبدو من شاذ القول أن نركز على مسألة حريتهم الشخصية وحريتهم السياسية. وتمضى الحجة لتقول يجب أن تُعطى الأولوية يقينا لاستيفاء المتطلبات الاقتصادية حتى وإن انطوت على حل وسط للحريات السياسية. وليس عسيرا أن ندرك أن تركيز الاهتمام على الديمقراطية والحرية السياسية ضرب من الترف لا يتحمله بلد فقير.

الضرورات الاقتصادية والحريات السياسية :

تسمع مثل هذه الآراء مرارا وتكرارا فى المناقشات الدولية. لماذا القلق بشأن نقاد الحريات السياسية إذا سلمنا بالكثافة الطاغية التى لا تقاوم للضرورات الاقتصادية؟ إن مثل هذا السؤال وأسئلة أخرى وثيقة الصلة به والتى تعكس شكوكا بشأن الضرورة الملحة للحرية السياسية والحقوق المدنية حومت فى سماء مؤتمر فيينا للحقوق الإنسانية المنعقد فى ربيع عام ١٩٩٣ . وساق أعضاء الوفود الممثلين لعديد من البلدان حججا ضد المصادقة العامة على الحقوق السياسية والمدنية الأساسية فى كل المعمورة، خاصة فى العالم الثالث. وكان التأكيد على ضرورة أن ينصب الاهتمام على "الحقوق الاقتصادية" وثيقة الصلة بالاحتياجات المادية المهمة.

هذا النهج سائد راسخ فى التحليل، ودافع عنه بقوة وشراسة فى مؤتمر فيينا أعضاء الوفود الرسمية لعدد من البلدان النامية بقيادة الصين وسنغافورة وغيرهما من بلدان شرق آسيا. ولكن لم تعارضه الهند وغيرها من جنوب وغرب آسيا. ولم تعارضه كذلك الحكومات الإفريقية. ويتضمن هذا النهج فى التحليل تلك العبارات الإنشائية التى طالما تتكرر: أيهما أولا – القضاء على الفقر والبؤس، أم كفالة الحرية السياسية والحقوق المدنية التى لا يفيد بهما الناس كثيرا بأى حال من الأحوال؟

غلبة الحريات السياسيةوالديمقراطية :

هل هذا أسلوب مقبول فعلا أن نتناول مشكلات الاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية فى ضوء تقسيم ثنائى أساسى من شأنه، كما يبدو، أن يقوض صلة الحرية السياسية بالموضوع بحجة أن الاحتياجات الاقتصادية أشد إلحاحا؟[1] أود أن أدفع بالنفى قائلا أن هذا هو النهج الخاطئ تماما أن ندرك فقط قوة المتطلبات الاقتصادية أو أن نفهم فقط بروز الحريات السياسية. إن القضايا الحقيقية التى يتعين التصدى لها تكمن فى غير هذا النهج، وتقضى بأن ندرك الترابطات المتبادلة والمتداخلة بين الحريات السياسية وفهم وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية. وجدير بالملاحظة أن الارتباطات ليست أداتية فقط بل وبنيوية أيضا (إذ أن الحريات السياسية يمكن أن يكون لها دور مهم فى توفير الحوافز والمعلومات من أجل حل الضرورات الاقتصادية الملحة. إن صياغتنا لمفاهيمنا عن الضرورات الاقتصادية تتوقف بشكل حاسم على الحوارات والمناقشات العامة المفتوحة والصريحة وضمان أيها بحاجة إلى الإصرار على الحرية السياسية والحقوق المدنية الأساسية.

وأود أن أؤكد أن شدة وكثافة المطالب الاقتصادية تضيف إلى - لا تنقص من - الضرورة الملحة للحريات السياسية. وثمة اعتبارات ثلاثة مختلفة تقودنا فى اتجاه القول بغلبة الحقوق السياسية والليبرالية الأساسية:

١ . أهميتها المباشرة فى الحياة الإنسانية فى اقتران بالقدرات الأساسية (بما فى ذلك المشاركة السياسية والاجتماعية).

٢ . دورها الأداتى لتعزيز الحجج التى يدلى بها الناس عند التعبير ودعم مطالباتهم بالاهتمام السياسى (بما فى ذلك مطالباتهم بشأن الاحتياجات الاقتصادية).

٣ . دورها البنائى فى صياغة المفاهيم عن "الاحتياجات" (بما فى ذلك فهم "الاحتياجات الاقتصادية" فى سياق اجتماعى).

وسوف نناقش الآن هذه الاعتبارات المختلفة. ولكن يتعين أولا أن ندرس الحجج التى يعرضها من يرون أن هناك تناقضا حقيقيا بين الحرية السياسية والحقوق الديمقراطية من ناحية، وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية الأساسية من ناحية أخرى.

حجج مناهضة للحريات السياسية والحقوق المدنية :

إن معارضة الديمقراطيات والحريات المدنية والسياسية الأساسية، فى البلدان النامية تأتى من اتجاهات ثلاثة. أولا، الزعم بأن هذه الحريات والحقوق تعيق النمو الاقتصادى والتنمية. وسبق أن عرضنا هذا الاعتقاد فى الباب الأول وهو الاعتقاد المسمى "فرضية لى" (على اسم لى كوان رئيس وزراء سنغافورة السابق والذى صاغه ببلاغة).

ثانيًا: هناك من دفع بأن الناس إذا ما أعطيت لهم حرية الاختيار بين أن تتوفر لهم الحريات السياسية أو إيفاء الحاجات الاقتصادية فإنهم جميعا سيختارون الثانية. وبناء على هذا التفكير ثمة تناقض بين ممارسة الديمقراطية وتبريرها: ومن دواعى السخرية أن الغالبية سوف تتجه إلى رفض الديمقراطية - إذا ما كان لها حق الاختيار. ولكن ثمة ضرب مخالف لهذه الحجة، وإن كان وثيق الصلة بها، يزعم أن القضية الحقيقية ليست فيما يختاره الناس فعلا، بل ما لديهم سبب لاختياره. وحيث أن الناس لديها سبب لكى تريد إلغاء أولا وقبل كل شىء الحرمان والبؤس الاقتصاديين فإن لديهم كل مبرر لعدم التشبث بالحريات السياسية التى ربما تعترض طريق أولوياتهم الحقيقية. وينطوى هذا القياس على مقدمة مهمة تقضى بأن ثمة تناقضا مسبقا بين الحريات السياسية وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية. وحسب هذا الفهم فإن هذه الصياغة للحجة الثانية إنما هى مبنية على الأولى (أى على مدى صدق فرضية لى).

ثالثًا، كثيرًا ما يدفع البعض بأن التأكيد على الحرية السياسية والحريات الاجتماعية والديمقراطية إنما يمثل تحديدا أولوية "غربية" والذى يتعارض مع "القيم

الآسيوية" التى من المفترض أنها رهن النظام والانضباط أكثر مما هى رهن الحرية. مثال ذلك أن الرقابة على الصحافة، كما يقال، قد تكون مقبولة أكثر داخل مجتمع آسيوى (نظرا للتأكيد على النظام والانضباط) على عكس الحال فى الغرب. وأذكر أنه فى مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ حذر وزير خارجية سنغافورة من أن "الإقرار العالمى الشامل بأن حقوق الإنسان مثل أعلى يمكن أن يكون ضارا إذا ما استخدمنا النزعة العالمية الشاملة لإنكار أو إخفاء حقيقة التنوع". وأكثر من هذا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية سجل عبارة يبدو أنها سائدة فى الصين وفى غيرها من بلدان آسيا، إذ قال "يجب على الأفراد أن يولوا حقوق الدولة أولوية على حقوقهم هم"[٢].

وحرى أن نفهم هذه العبارة الأخيرة فى ضوء تفسير ثقافى. وإنى أحتفظ بهذا الرأى إلى حين مناقشته بعد ذلك فى الباب العاشر[٣]. وسوف أعرض الآن الحجتين الأخريين.

الديمقراطية والنمو الاقتصادى :

هل نظام الحكم الاستبدادى مثمر فعلا بالدرجة نفسها؟ الشىء المؤكد أن بعض الدول الاستبدادية نسبيا (مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة فى عهد لى والصين بعد الإصلاح) حققت معدلات نمو اقتصادى أسرع من بلدان أقل منها استبدادا (من ذلك الهند وكوستاريكا وجامايكا). ولكن فرضية لى تنبنى فى الواقع على أساس معلومات انتقائية ومحدودة جدا على أساس اختبار إحصائى عام شامل البيانات واسعة النطاق والميسورة. ونحن لا نستطيع فى الحقيقة أن نأخذ النمو الاقتصادى المرتفع فى الصين أو كوريا الجنوبية فى آسيا كبرهان حاسم على أن نظام الحكم الاستبدادى ناجح فى النهوض بالنمو الاقتصادى - إذ هذا لا يختلف عن قدرتنا على استنتاج النقيض لذلك على أساس واقع أن البلد الإفريقى الأسرع نموا (وواحد من أسرع البلدان نموا فى العالم) أى بوتسوانا باعتبارها واحة الديمقراطية على سطح هذه القارة المضطربة. إن قدرا كبيرا من الحكم هنا رهن الظروف المعينة والمحددة.

ونحن فى الواقع لا نملك سوى شواهد عامة محدودة تؤكد أن نظام الحكم الاستبدادى وقمع الحقوق السياسية والمدنية عوامل مفيدة فى تشجيع التنمية الاقتصادية. إن الصورة الإحصائية أكثر تعقيدا للغاية. والملاحظ أن الدراسات التجريبية المنهجية لا تمثل دعما حقيقيا للزعم بأن ثمة تناقضا عاما بين الحريات السياسية والأداء الاقتصادى[٤]. ويبدو أن الربط الدال على هذا الاتجاه يعتمد على كثير من الظروف والأوضاع الأخرى. وإذا كانت هناك بعض البحوث الإحصائية تكشف عن علاقة سالبة ضعيفة فإن بحوثا أخرى تكشف عن علاقة قوية. ومن ثم يبدو عسيرا رفض الفرض القائل بأنه لا توجد علاقة بينها فى أى من الاتجاهين. وهكذا يظل الوضع على ما هو عليه طالما وأن الحرية السياسية والحرية الاجتماعية لهما أهمية فى ذاتهما.

ومن المهم كذلك فى هذا السياق أن نتناول على نحو سريع مسألة أساسية أكثر تتعلق بمنهج البحث. إذ يجب ألا تنظر فقط إلى الروابط الإحصائية، بل إلى أكثر من ذلك وأعنى فحص ودراسة وتدقيق العمليات السببية المتضمنة فى النمو الاقتصادى وفى التنمية. إن السياسات والظروف الاقتصادية التى أفضت إلى النجاح الاقتصادى لاقتصادات شرق آسيا أضحت الآن مفهومة جيدا. والملاحظ أنه بينما تباينت دراسة تجريبية مختلفة فى تأكيدها. إلا أننا حتى الآن لا نرى سوى قائمة عامة متفقا عليها بشأن "السياسات المساعدة" التى تتضمن الانفتاح للمنافسة واستخدام الأسواق الدولية وتوفر مستوى عاليا من معرفة القراءة والكتابة والتعليم المدرسى والإصلاح الزراعى الناجح وأن يكون المناخ العام حافزا للاستثمار والتصدير والتصنيع. ونحن لا نجد أى شىء مهما كان يفيد بأن أى من هذه السياسات لا تتوافق مع توفر قدر أكبر من الديمقراطية، ويلزم عمليا دعمها واستدامتها على أيدى عناصر الحكم الاستبدادى الموجودة فى كوريا الجنوبية أو سنغافورة أو الصين[٥].

علاوة على هذا فإننا حين نكون بصدد الحكم على التنمية الاقتصادية لا يكفينا النظر فقط إلى نمو إجمالى الناتج المحلى أو إلى بعض المؤشرات الأخرى للتوسع

الاقتصادى إجمالا. وإنما يتعين النظر أيضا إلى أثر الديمقراطية فى الحريات السياسية على حياة وقدرات المواطنين. وكم هو مهم بخاصة فى هذا السياق أن ندرس الرابطة بين الحقوق السياسية والمدنية من ناحية والحيلولة دون وقوع كوارث كبيرة (مثل المجاعات) من ناحية أخرى. إن الحقوق السياسية والمدنية تهيئ للناس فرصة للانتباه بقوة إلى الاحتياجات العامة وإلى المطالبة بنشاط عام ملائم. وجدير بالذكر أن استجابة النظام الحاكم إزاء معاناة الناس الحادة تتوقف غالبا على الضغط الذى يمارسه الناس على الحكومة. وهذا هو مضمار ممارسة الحقوق السياسية (الاقتراع والانتقاد والاحتجاج ... الخ) وهو ما يشكل فارقا حقيقيا. وهذا جزء من الدور الأداتى للديمقراطية والحريات السياسية. وسوف أعود ثانية إلى هذه المسألة المهمة بعد ذلك فى هذا الباب.

هل يعبأ الفقراء بالديمقراطية والحقوق السياسية ؟

أنتقل الآن إلى السؤال الثانى. هل مواطنو بلدان العالم الثالث غير مبالين بالحقوق السياسية والديمقراطية؟ هذا الزعم الذى يتكرر غالبا مبنى كما قلنا على شواهد تجريبية ضعيفة (تماما مثل فرضية لى). وإن السبيل الوحيد للتحقق من صدقه أن نطرح الأمر لاختبار ديمقراطى فى انتخابات حرة مع توفر حرية المعارضة والتعبير - وهذا تحديدا ما لا يسمح به مؤيدو الحكم الاستبدادى. وليس واضحا بالمرة كيف يمكن مراجعة هذا الرأى بينما لا يتمتع المواطن العادى سوى بفرصة سياسية محدودة للتعبير عن رأيه فى هذا الشأن بل وبفرصة أقل لشجب مزاعم أصحاب السلطان. والشىء اليقينى أن الحط من قدر هذه الحقوق والحريات هو جزء من منظومة القيم لدى قادة الحكم فى كثير من بلدان العالم الثالث. وممكن القول بأن هذا الرأى هو رأى الناس يعنى التسليم جدلا بمسألة غاية فى الأهمية.

ومن المهم إلى حد ما الإشارة إلى أن الحكومة الهندية برئاسة أنديرا غاندى حين حاولت ترويج حجة مماثلة فى الهند تبرر بها "حالة الطوارئ" أخطأها التوفيق وأعلنت

فى منتصف السبعينات عن إجراء انتخابات أدت إلى انقسام المقترعين على هذه المسألة تحديدا. وشهدت هذه الانتخابات المصيرية صراعا حاميا بشأن إمكانية قبول "الطوارئ". وظهر رفض حاسم لفكرة قمع الحقوق السياسية والمدنية الأساسية. وكشف الناخب الهندى - وهو من أفقر الناس فى العالم - عن أنه ليس دون سواه اهتماما وحماسا للاحتجاج ضد إنكار الحريات والحقوق الأساسية، وأنه فى معارضته هذه يقف على قدم المساواة مع معارضته وشكواه من الفقر الاقتصادى. والملاحظ أننا حين نضع مسألة أن الفقراء بعامة لا يعبأون بالحقوق المدنية والسياسية موضع اختبار، فإن الشواهد تأتى على نقيض هذا الزعم تماما. ويمكن بيان أوجه نظر تدعم هذا الرأى حين نتابع الصراع من أجل الحريات الديمقراطية فى كوريا الجنوبية وتايلاند وبنجلاديش وباكستان وبورما (أو ميانامار) وغيرها من بلدان آسيا. وبالمثل إذ نجد الحرية السياسية مرفوضة على نطاق واسع فى أفريقيا، فقد ظهرت حركات واحتجاجات ضد هذا الواقع كلما سمحت الظروف بذلك حتى على الرغم من أن الديكتاتوريين العسكريين عمدوا إلى السماح بقليل من الفرص فى هذا الشأن.

ولكن ماذا عن الصياغة الأخرى لهذه الحجة والتى تزعم، ويا للسخرية، أن الفقير لديه كل المبرر للتخلى عن الحقوق السياسية والديمقراطية لصالح الوفاء باحتياجاته الاقتصادية؟ هذه الحجة، وكما سبق أن أشرنا، هى امتداد لفرضية لى. وحيث أن هذه الفرضية لا تجد سندا تجريبيا يدعمها، فإن القياس غير وارد هنا لتأييد هذه الحجة.

الأهمية الأداتية للحرية السياسية :

أنتقل الآن من النقد السلبى للحقوق السياسية إلى بيان قيمتها الإيجابية. إن أهمية الحرية السياسية كجزء من القدرات الأساسية ناقشناه فى الأبواب السابقة. ولنا الحق فى أن نقيِّم الحرية السياسية وحرية التعبير والفعل فى حياتنا. وليس من المرفوض عقلا أن يقيِّم الناس - وهم كائنات اجتماعية - المشاركة غير المقيدة فى

الأنشطة السياسية والاجتماعية. كذلك فإن صياغتنا لقيمنا على أساس من المعلومات وبحرية تستلزم انفتاحا فى الاتصال وسوق الحجج كما تستلزم توفر الحريات السياسية والحقوق المدنية باعتبارها شرطا محوريا لهذه العملية. علاوة على هذا أننا نريد حرية تعبير وخيارا ديمقراطيا حتى يتسنى لنا أن نعبر صراحة وعلنا عما نراه ذا قيمة وعن حقنا فى المطالبة بالاهتمام بما نقول.

وحرى بنا إذ ننتقل من الأهمية المباشرة للحرية السياسية إلى دورها الأداتى أن نضع فى الاعتبار الحوافز السياسية المؤثرة فى كل من الحكومات والأشخاص والجماعات أصحاب المسئولية. إن الحكام يتوفر لديهم الحافز للإنصات إلى مطالب الناس إذا ما ارتضوا مواجهة انتقادات الناس لهم وشاءوا أن يلتمسوا تأييدهم فى الانتخابات. وسبق أن أشرنا إلى أنه لم تحدث أبدا مجاعة بمعنى الكلمة فى أى بلد مستقل يحظى بنظام حكم ديمقراطى وصحافة حرة نسبيا[٦]. وقعت المجاعات فى الممالك القديمة وفى المجتمعات الاستبدادية المعاصرة وفى المجتمعات القبلية البدائية وكذا فى النظم الديكتاتورية التكنوقراطية الحديثة، وفى الاقتصادات الاستعمارية التى كان يديرها الاستعماريون من أبناء الشمال، وفى البلدان المستقلة حديثا فى الجنوب التى يديرها قادة قوميون استبداديون أو أحزاب فردية واحدة تستأثر بالرأى والسلطة. ولكن لم تقع أبدا مجاعات بمعنى الكلمة فى أى بلد مستقل يجرى الانتخابات بشكل منتظم ولديه أحزاب معارضة تعبر صراحة عن انتقاداتها، ويسمح بصحافة حرة تكتب بحرية وتستجوب عن حكمة السياسات الرسمية دون أى رقابة[٧]. وسوف نناقش تباين هذه الخبرات بتفصيل أكثر فى الباب التالى المخصص لمعالجة موضوع المجاعات وعدد من الأزمات الأخرى.

الدور البنائى للحرية السياسية :

الأدوار الأدواتية للحرية السياسية وللحقوق المدنية يمكن أن تكون أدوارا بنائية للغاية، غير أن الرابطة بين الاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية يمكن أن تكون

وجها بنائيا كذلك. وإن ممارسة الحقوق السياسية الأساسية تجعل من المرجح أكثر ليس فقط حدوث استجابة من قبل السياسة للاحتياجات الاقتصادية ولكن أيضا أن يشترط التصور المفاهيمى - بما فى ذلك الفهم - للاحتياجات الاقتصادية ممارسة هذه الحقوق. ويمكن فى الحقيقة الدفع بأن توفر فهم صحيح لماهية الاحتياجات الاقتصادية - من حيث المحتوى والقوة - يستلزم إجراء مناقشة وتبادل للآراء. وإن الحقوق السياسية والمدنية خاصة ما يتعلق منها بضمان صراحة فى المناقشة والجدل والحوار والنقد والاختلاف والانشقاق هى حقوق محورية بالنسبة لعمليات توليد اختبارات قائمة على المعلومات والتفكير الجاد العميق. وهذه عمليات حاسمة لصياغة القيم والأولويات. ونحن بعامة لا نستطيع أن نأخذ الأفضليات كأمر مسلم به فى استقلال عن المناقشات العامة، أى بغض النظر عما إذا كانت الحوارات وتبادل الآراء مسموح بهما صراحة أم لا.

وجدير بالملاحظة أنه غالبا ما نغض من قدر مدى الحوار العام وفعاليته عند تقييم المشكلات الاجتماعية والسياسية. مثال ذلك أن المناقشة العامة لها دور مهم فى خفض معدلات الخصوبة العالية التى تمثل سمة سائدة فى كثير من بلدان العالم الثالث. وثمة دلائل قوية فى الواقع تدل على أن الانخفاض الحاد فى معدلات الخصوبة الذى شهدته الولايات التى ترتفع فيها نسبة معرفة القراءة والكتابة إنما تأثرت كثيرا بالمناقشات العامة حول الآثار السيئة لمعدلات الخصوبة المرتفعة، خاصة آثارها على حياة النساء الشابات وأيضا على المجتمع بعامة. وأصبح معدل الخصوبة فى كيرالا الآن ١,٧ (وهو مماثل لنظيره فى بريطانيا وفرنسا، وأقل منه فى الصين الذى يصل إلى ١,٩). ولم يتحقق هذا قسرا أو نتيجة ضغوط، بل تحقق أساسا نتيجة ظهور قيم جديدة - وهى عملية كان للحوارات السياسية والاجتماعية دور كبير فيها. إن ارتفاع مستوى معرفة القراءة والكتابة بين سكان كيرالا. خاصة النساء. وهو مستوى أعلى من أى من مقاطعات الصين، إنما أسهم كثيرا فى تيسير تلك الحوارات الاجتماعية والسياسية (سيطالع القارئ الكثير عن هذه النقطة فى الباب التالى).

وغنى عن البيان أن هناك أنواع مختلفة من مظاهر البؤس والحرمان - بعضها أكثر قابلية من الآخر للعلاج الاجتماعى. وإن الصورة الكلية للحالة البشرية تشكل الأساس الإجمالى لتحديد "حاجاتنا". مثال ذلك أن هناك أشياء كثيرة لدينا مبرر قوى لكى نراها ذات قيمة إذا ما كانت مجدية وعملية. بيد أننا لا نراها "احتياجات". إن مفهومنا عن الاحتياجات وثيق الصلة بأفكارنا عن طبيعة بعض مظاهر الحرمان ومدى قابليتها للوقاية منها، كما أنها وثيقة الصلة كذلك بفهمنا لما يمكن أن نفيده بها. وواضح أن للحوارات العامة دورها الحاسم فى صوغ هذا الفهم وتشكيل تلك المعتقدات. ولهذا فإن الحقوق السياسية، بما فى ذلك حرية التعبير والحوار، ليست فقط محورية ولا غنى عنها لحفز الاستجابات الاجتماعية إزاء الحاجات الاقتصادية، بل إنها أيضا محورية فى صوغ مفاهيمنا عن الحاجات الاقتصادية ذاتها.

تفعيل الديمقراطية :

إن الديمقراطية يمكن أن يكون نطاقها أكثر شمولا، وذلك بحكم صلتها الجوهرية بالموضوع ودورها الوقائى وأهميتها البنائية. بيد أن عرض هذه الحجج عن مزايا الديمقراطيات لا يلغى أن ثمة خطرا فى المبالغة فى الحديث عن فعاليتها. وكما سبق أن أشرنا فإن الحريات السياسية والحريات الاجتماعية والاقتصادية هى مزايا طوعية وتتوقف فعاليتها على أسلوب ممارستها. ولقد نجحت الديمقراطية بخاصة فى منع تلك الكوارث التى كان من اليسير فهمها وحيث يتوفر قدر من التعاطف المباشر. ولكن هناك مشكلات أخرى ليس يسيرا إدراكها وتناولها. أذكر على سبيل المثال نجاح الهند فى القضاء تماما على المجاعات والذى لا يضاهيه أو يقابله نجاح فى القضاء على نقص التغذية المتواتر ولا التخلص من داء الأمية الراسخ، ولا إلغاء مظاهر التفاوت فى العلاقات بين الجنسين. إذ بينما من السهل تسييس ورطة ضحايا المجاعة نجد مظاهر الحرمان الأخرى تستلزم دراسة وتحليلا عميقين واستخداما أكثر كفاءة للاتصالات والمشاركة السياسية - أى باختصار تستلزم ممارسة كاملة للديمقراطية.

ويصدق قصور الممارسة أيضا على بعض مظاهر الفشل فى ديمقراطيات أكثر نضجا. مثال ذلك مظاهر الحرمان غير العادية بين الأمريكيين الأفارقة من حيث الرعاية الصحية والتعليم والبيئة الاجتماعية، مما ساعد على الارتفاع الاستثنائى فى معدلات الوفيات بينهم. وواضح أن تفعيل الديمقراطية الأمريكية لم يحل دون حدوث ذلك. إذ يتعين النظر إلى الديمقراطية باعتبارها آلية خلق فرص. كما وأن استخدام هذه الفرص يستلزم نوعا آخر من التحليل يتناول ممارسة الحقوق الديمقراطية والسياسية. ولا يسعنا فى هذا الصدد أن نغفل تدنى النسبة المئوية للمقترعين فى الانتخابات الأمريكية، خاصة الأمريكيين الأفارقة، هذا غير مظاهر اللامبالاة والاغتراب. إن الديمقراطية ليست علاجا تلقائيا للأمراض شأن عقار الكينين لعلاج الملاريا. إنها تفتح لنا فرصا لكى نقتنصها بنشاط وجدية بغية إنجاز نتائج مستهدفة. وهذه بطبيعة الحال قسمة أساسية تميز الحريات جميعا - ومن ثم فإن مناط الأمر أساسا هو كيف تجرى عمليا وفعليا ممارستنا للحريات.

ممارسة الحرية ودور المعارضة :

إن إنجازات الديمقراطية لا تتوقف فقط على القواعد والإجراءات التى يتبناها ويكفلها المجتمع، بل وأيضا على طريقة استخدام المواطنين للفرص. وها هو فيديل فالديز راموس رئيس الفيليبين السابق، يطرح المسألة بوضوح شديد فى نوفمبر/تشرين الثانى عام ١٩٩٨، فى خطاب له بالجامعة الوطنية الأسترالية:

> **فى ظل نظام الحكم الديمقراطى لا يكون الناس بحاجة إلى أن يفكروا - ولا بحاجة إلى أن يختاروا - ولا بحاجة إلى إعمال العقل أو أن يبدوا موافقتهم. كل ما هو مطلوب منهم أن يتبعوا. وهذا هو الدرس القاسى الذى تعلمناه من الخبرة السياسية الفيليبينية منذ فترة غير بعيدة. ولكن الديمقراطية على النقيض،**

إذ لا بقاء لها بدون فضيلة مدنية ... إن التحدى السياسى أمام الناس فى كل أنحاء العالم اليوم ليس قاصرا فقط على إبدال نظم الحكم التسلطية بنظم حكم ديمقراطية. إذ يتعين بعد هذا كله تفعيل دور الديمقراطية لصالح الناس العاديين[٨].

وتخلق الديمقراطية هذه الفرصة ذات العلاقة بكل من أهميتها الأداتية ودورها البنائى. ولكن قوة تشبثنا بهذه الفرص رهن عوامل عدة من بينها قوة السياسة متعددة الأحزاب وكذا دينامية الحجج المعنوية وصياغة القيم[٩]. ففى الهند على سبيل المثال أمكن التشبث والإصرار تماما على أولوية منع حدوث المجاعات وذلك مع تحقق الاستقلال (وهو ما حدث فى أيرلندا بفضل خبرتها الخاصة فى ظل الحكم البريطانى). ولقد كان الدور النشط من جانب المشاركين السياسيين فعالا للغاية لمنع حدوث المجاعات علاوة على الإدانة الشديدة للحكومات إذ تقبل وقوع المجاعة. وإن سرعة وقوة هذه العملية جعلا من مهمة منع وقوع مثل هذه الكوارث أولوية لا فكاك منها فى جدول أعمال كل حكومة. ومع هذا كانت مواقف أحزاب المعارضة المتعاقبة متساهلة تماما فى عدم إدانة الأمية المتفشية أو غلبة حالة نقص الغذاء التى لم تكن شديدة القسوة والحدة وإنما خطرة (خاصة بين الأطفال) أو الفشل فى إنجاز برامج الإصلاح الزراعى التى صدرت تشريعات بشأنها فى السابق. وطبيعى أن هذا التساهل من جانب المعارضة سمح للحكومات المتعاقبة أن تغفل هذه المسائل الحيوية فى السياسة العامة.

إن الدور النشط لأحزاب المعارضة يمثل فى الواقع، قوة مهمة فى المجتمعات غير الديمقراطية والديمقراطية على السواء. ويمكن القول بأنه على الرغم من نقص الضمانات الديمقراطية إلا أن نشاط وإصرار المعارضة فى كوريا الجنوبية قبل الديمقراطية بل وفى شيلى فى عهد بينوشيه كان لهما أثرهما الفعال غير المباشر. والملاحظ أن أكثر البرامج الاجتماعية التى أفادت هذه البلدان استهدفت جزئيا على الأقل الحد من جاذبية المعارضة. واستطاعت المعارضة بهذه الطريقة أن تحقق لنفسها قدرا من الفعالية حتى قبل أن تأتى إلى السلطة.

مجال آخر يدخل فى نطاق موضوعنا هذا، وهو الإصرار على ظاهرة التفاوت والتمييز بين الجنسين. ويستلزم هذا المشاركة بقوة سواء بالنقد أو الدعوة إلى الإصلاح. حقا إن هذه القضايا التى تلقى إهمالا إذا ما أضحت موضوعا للحوار العام والمواجهة الصريحة فإن السلطات الحاكمة ستضطر إلى الاستجابة بشكل أو بآخر. ويتجه الناس فى ظل الديمقراطية إلى الحصول على ما يطالبون به ويرفضون بشكل حاسم ما لا يريدونه. ولذلك نجد مجالين فى الهند كان مصيرهما الإهمال عادة - المساواة بين الجنسين والتعليم الابتدائى - أصبحا الآن موضع قدر كبير من اهتمام أحزاب المعارضة. وأصبحا، نتيجة لذلك، موضع اهتمام من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعلى الرغم من أن النتائج النهائية لهذه الجهود لن تظهر للعيان إلا مستقبلا، غير أننا لا نستطيع أن نتجاهل التحركات المختلفة الجارية بالفعل (بما فى ذلك تشريع مقترح يقضى بأن يكون ثلث أعضاء البرلمان على الأقل من النساء، وكذا وضع برنامج تعليمى مدرسى يوسع من نطاق حق التعليم الأولى ليشمل أعدادا أكبر من الأطفال).

ويمكن الدفع فى الواقع بأن مساهمات الديمقراطية فى الهند لم تقتصر بأى حال من الأحوال على منع الكوارث الاقتصادية من مثل المجاعات. وعلى الرغم من أن محدودية ممارسة الديمقراطية فى الهند، إلا أنها هيأت للهند قدرا من الاستقرار والأمن وهو ما كان كثيرون شديدى التشاؤم إزاءه عندما استقلت الهند عام ١٩٤٧، إذ كانت الهند آنذاك نظاما حاكما تعوزه التجربة، فضلا عن تقسيم غير مستساغ وانحيازات سياسية غير واضحة، علاوة على اتساع نطاق مظاهر العنف والاضطرابات الاجتماعية. وبدا عسيرا الثقة فى مستقبل هند موحدة وديمقراطية. ولكن بعد مضى نصف قرن نجد ديمقراطية أبلت بلاء حسنا على الرغم من الأحداث حلوها ومرها. وجدير بالملاحظة أن الاختلافات السياسية عولجت جميعها فى إطار إجراءات دستورية. وصعدت حكومات وسقطت أخرى وفقا لقوانين انتخابية وقواعد برلمانية. وها هى الهند جماع فوارق واختلافات صعبة المراس غير متوقعة وغير مصقولة ولكنها باقية وتعمل

على نحو ملفت للأنظار كوحدة سياسية تحظى بنظام ديمقراطى - إنها فى حقيقة الأمر متماسكة بفضل ديمقراطيتها الفاعلة.

وبقيت الهند على الرغم من التحدى المهول، إذ بها العديد من اللغات الأساسية، وبها عقائد دينية كثيرة ومتنوعة - تنوع فريد من حيث الديانة والثقافة. وطبيعى أن الفوارق الدينية والاختلافات الطائفية أمر عرضة للاستغلال من جانب السياسيين الطائفيين، ولقد استثمروه بالفعل فى مناسبات عديدة (حتى خلال السنوات الأخيرة) مما أثار حالة من الذعر داخل البلاد. ولكن إذا كان هذا الذعر يتبدى فى صورة عنف طائفى، وإذا كانت قطاعات كبيرة من الأمة تدين مثل هذه الأفعال، فإن هذا كله يمثل فى نهاية المطاف الضمان الديمقراطى الرئيسى ضد الاستغلال الحزبى ضيق الأفق للنزعة الطائفية. وهذا ضرورى لبقاء ورخاء بلد شديد التنوع مثل الهند التى بها غالبية هندوسية ولكنها فى الوقت نفسه ثالث بلد فى العالم من حيث حجم المسلمين فيها وكذا ملايين المسيحيين علاوة على السيخ والبارسيين أو الزرادشتيين وأتباع الديانة اليانية.

ملاحظة ختامية :

تمثل عملية تطوير وتعزيز نظام ديمقراطى عنصرا جوهريا فى عملية التنمية. وتتمثل أهمية الديمقراطية، كما أكدت، فى ثلاثة فضائل متمايزة: (١) أهميتها فى طبيعتها الجوهرية، (٢) إسهاماتها الأداتية، و(٣) دورها البنائى فى ابتكار قيم ومعايير. وليس من سبيل لتقييم الصيغة الديمقراطية لنظام الحكم سوى بوضع هذه الفضائل الثلاثة موضع الاعتبار.

ويجرى استخدام الحريات السياسية والحقوق المدنية، على الرغم مما فيها من قيود، استخداما فعالا للغاية. والملاحظ حتى فى المجالات التى لم يكن فيها استخدامها فعالا بصورة كافية إلا أن الفرصة قائمة لتفعيلهما. وإن الدور الاختيارى للحقوق

السياسية والمدنية (فى السماح - أو فى الحقيقة لتشجيع الحوارات والمناقشات المفتوحة، وسياسة المشاركة والمعارضة الحرة دون اضطهاد) يصدق على نطاق واسع للغاية حتى وإن كانت أكثر فعالية وكفاءة فى مجالات دون الأخرى. ومن الأهمية بمكان فائدتهما، الثابتة بالدليل والبرهان، فى منع وقوع كوارث اقتصادية. والملاحظ أنه حينما تسير الأمور رخاء، ويكون كل شىء على ما يرام، فإن الناس لا يشعرون بمسيس الحاجة إلى هذا الدور للديمقراطية. ولكنها تغدو مطلبا ملحا لذاتها عندما تتغير الأمور لسبب أو لآخر (مثل الأزمة المالية الأخيرة فى شرق وجنوب شرق آسيا التى ضربت بشدة اقتصادات عديدة وخلفت وراءها الكثيرين ضحية العوز والفقر). وتكتسب فى هذا الوقت الحوافز السياسية التى يوفرها نظام الحكم الديمقراطى قيمة عملية كبرى.

ولكن مع إقرارنا بأهمية المؤسسات الديمقراطية، إلا أنه ليس بالإمكان اعتبارها أدوات تعمل آليا من أجل التنمية والتطوير. وإن استخدامها مشروط بما نؤمن به من قيم وأولويات، وباستثمارنا للفرص المتاحة للتعبير والمشاركة . وهنا يكون دور جماعات المعارضة المنظمة مهم بخاصة فى هذا السياق.

كذلك فإن الحوارات والمناقشات العامة التى تسمح بها الحريات السياسية والحقوق المدنية يمكنها أن تؤدى دورا رئيسيا فى صياغة القيم. حقا إن تعيين الاحتياجات يتأثر بالضرورة بطبيعة المشاركة والحوار العامين. إن قوة الحوار العام ليست فقط أحد متلازمات الديمقراطية، بما له من مدى واسع النطاق، بل إن غرسها كثقافة يمكن أن يجعل الديمقراطية ذاتها تعمل وتثمر على نحو أفضل. مثال ذلك أن الحوار العام بشأن قضايا البيئة حين ينبنى على قدر أكبر من المعلومات وقدر أقل من التهميش فإن هذا لن يكون فقط مفيدا للبيئة بل ربما يكون مهما أيضا للصحة وللأداء السليم للنظام الديمقراطى نفسه(١٠).

ومثلما هو مهم تأكيد الحاجة إلى الديمقراطية، فإنه من الأمور الحاسمة كذلك كفالة وتأمين الشروط والظروف التى تضمن نطاق ومدى العملية الديمقراطية. وإذا كانت الديمقراطية على مثل هذا القدر من الأهمية باعتبارها مصدرا رئيسا للفرصة الاجتماعية (وهذا اعتراف يستلزم دفاعا قويا) فإن ثمة حاجة أيضا لدراسة وفحص سبل ووسائل تفعيلها لكى تعمل على نحو جيد، وتحقق كل ما فيها من إمكانات. والمعروف أن إنجاز العدالة الاجتماعية لا يتوقف فقط على أشكال مؤسسية (بما فى ذل القوانين واللوائح التنظيمية الديمقراطية) بل وأيضا على الممارسة الكفء والفعالة. وعرضت أسبابى لكى أعتبر مسألة الممارسة ذات أهمية محورية فى المساهمات المتوقعة من الحقوق المدنية والحريات السياسية. وهذا تحد تواجهه كل من الديمقراطيات الراسخة مثلما هو الحال فى الولايات المتحدة (خاصة فيما يتعلق بالمشاركة الفارقة للجماعات العرقية المختلفة) والديمقراطيات الأحدث عهدا. إذ ثمة مشكلات مشتركة وأخرى متباينة.

هوامش

الفصل السادس: أهمية الديمقراطية

١ – الجزء الأول من هذا الباب يعتمد أساسا على بحثي: "Freedoms and Needs," New Republic, January 10 & 17, 1994.

٢ – الاقتباس وارد في كتاب جون إف كوبر "سياسة بكين الخارجية عقب تيان أمن: عامل حقوق الإنسان"، مجلة Issues and Studies 30 (October 1994).

٣ – التحليل الوارد هنا والمناقشات التالية له تعتمد على ورقة البحث سالفة الذكر "الحريات والحاجات" ١٩٩٤ .

٤ – انظر من بين دراسات أخرى: Adam Przeworski et al., Sustainable Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

٥ – انظر في هذا دراستي مع دريز "الجوع والعمل العام".

٦ – انظر مقالي: "Development: Which Way Now?" Economic Journal 93 (December 1983).

٧ – ربما تجد من يدفع بأن أيرلندا وقت المجاعات في أربعينيات القرن ١٩ كانت جزءا من المملكة المتحدة وليست مستعمرة. ولكن ليس الأمر قاصرا على هوة ثقافية واسعة بين الأيرلنديين والحكام الإنجليز مع شك عميق من جانب الإنجليز تجاه الأيرلنديين (يرجع على الأقل إلى القرن ١٦) بل وأيضا تقسيم السلطات السياسية، إذ كان متفاوتا إلى أقصى حد. وبسبب هذه القضية ظلت أيرلندا خاضعة لحكم شبيه بحكم المستعمرات بحكام أجانب. ونذكر ما قاله جووبل موكير: "كان البريطانيون يعتبرون أيرلندا أمة غريبة، بل ومعادية".

٨ – Fidel Valdez Ramos, "Democracy and the East Asian Crisis," كلمة الافتتاح أمام مركز المؤسسات الديمقراطية، الجامعة الأسترالية القومية، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨ .

٩ – أحد العوامل المهمة هو مديالسياسات التشاورية واستخدام حجج أخلاقية في الحوارات العامة. انظر بشأن هذه القضايا: Jiirgen Haberman, "Three Normative Models of Democracy," Constellations (1994).

١٠ – نوقش هذا في كتاب دريز وصن: الجوع والعمل العام، ١٩٨٩ .

١١ – جدير بالملاحظة أيضا أن التحديات البيئية إذا ما أدركناها بصورة ملائمة فإنها تثير بعض قضايا الاختيار الاجتماعي والسياسات التشاورية.